

الديمقراطية والبرلمان والنظم الانتخابية

حرره

ترافيرسي—أ غريفيث .م

محتويات

- مقدمة بقلم آرثر دونا هو ، QC ، الأمين العام،
الرابطة البرلمانية للكومنولث ، 1992-2001 السابع
مقدمة التاسع
ل مقدمة: الديمقراطية والبرلمانات و
النظم الانتخابية 1
الجزء الأول بناء الديمقراطية
2 تعزيز الديمقراطية : منظور منطقة البحر الكاريبي 7
3 الشفافية والنزاهة و التمويل للعملية السياسية 19
4 الانتقال الإسبانية : الدكتاتورية إلى الديمقراطية 25
الجزء الثاني صنع البرلمانات أكثر فعالية
5 تعزيز دور البرلمان في 31
6 هل مجلس واحد أو مجلسين البرلمانات تعمل على نحو أكثر فعالية؟ 47
7 تكنولوجيا المعلومات وفعالية البرلمانية 59
الجزء الثالث النظم الانتخابية و العمليات
8 النظم الانتخابية البديلة 73
9 التصويت الإلزامي : إيجابيات وسلبيات 83
10 المساواة بين الجنسين و النظم الانتخابية 89
11 الانتخابات القابضة : اليات 99
12 التأثيرات الخارجية على العمليات الانتخابية 107
ط (استطلاعات الخروج ، المناطق الزمنية و طول الانتخابات 107
ب (استطلاعات الرأي ووسائل الإعلام 114
INSIGHTS افطرية ON - الجزء الرابع الانتخابية
قضايا
13 الأنظمة السياسية الحاكمة منقسمة عرقيا : حالة سري لانكا 123
14 الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة : عام 2000 127
15 نتائج الانتخابات المتنازع عليها : الخبرات الأفريقية المختلفة 131
16 النظم الانتخابية المتطورة : تجربة بولندا 135
17 نيوزيلندا تجربة تغيير الانتخابية
نظم 141
خاتمة 147
الملاحق:
وهناك قائمة من المشاركين في المؤتمر / CPA ويلتون بارك 151

4- الانتقال الإسبانية: الدكتاتورية إلى الديمقراطية (34)

ويستند هذا القسم على العرض الذي قدمه السيناتور اسبيرانزا أغيري جيل دي Biedma، رئيس مجلس الشيوخ، مدريد، إسبانيا، وعلى المناقشات المرتبطة بها.

الفترة 1976-1978 شهد الانتقال من الدكتاتورية إلى الديمقراطية لإسبانيا. يونيو 1977 م عقد أول انتخابات ديمقراطية إسبانيا منذ الحرب الأهلية. تم انتخاب تسعة أعضاء من الأحزاب السياسية القائمة لتصبح لجنة وكان هدفها صياغة دستور جديد لإسبانيا الولاية. كلها تسعة يزال على قيد الحياة اليوم، وكثير منهم لا تزال تشارك في البرلمان.

اللجنة الدستورية

قدمت اللجنة الدستورية تقريرها في عام 1978، مما يجعل توصيات مفصلة بشأن هيكل نظام جديد للحكومة لإسبانيا. ثم تلا ذلك Alively النقاش على التقرير. تقرر طرح مسألة قبول التوصيات الواردة في التقرير إلى الناس عن طريق وطنية الاستفتاء. لأنه تم التشاور مع الجمهور من خلال هذه الوسائل، ونوقش على نطاق واسع وبشكل علني مسألة الكيفية التي سيتم بها هيكل الحكومة. ضمان عملية فرصة للجمهور لتصبح على بينة من إمكانيات والمشاركة في القرار ولأنها اشترت إلى حد كبير في النظام الجديد الحق من البداية.

كان مستوى القبول للمقترحات الدستورية في تقرير لجنة ساحقة 88 في المائة لصالح وفقا لذلك، في تموز عام 1978، تم الاتفاق على الوفاق الدستورية الإسبانية ل

البرلمان الإسباني

هناك منزلين في البرلمان، ويتم انتخاب كل من الكونغرس ومجلس الشيوخ على أساس تناسبي. مجلس الشيوخ هو غرفة التمثيل الإقليمي، وينتخب كل أربع سنوات على نظام مختلط، مع بعض أعضاء مجلس الشيوخ المنتخبين مباشرة وأخرى غير مباشرة. ويتم اختيار أولئك الذين يتم انتخابهم مباشرة على تصويت أغلبية بسيطة من قوائم المترجمة على مستوى المقاطعات.

ويتم اختيار أعضاء مجلس الشيوخ المنتخبين بشكل غير مباشر من قبل المجالس التشريعية للمجتمعات مستقلة، وفقا لقواعد خاصة بهم الداخلي، على أساس تناسبي

لأعضاء مجلس الشيوخ المنتخبين مباشرة هناك اثنين وخمسين دائرة انتخابية متعددة الأعضاء، والتي تتوافق مع محافظات البلاد، واثنين من الأراضي الأفريقية من مدينة سبتة ومليلية. المحافظات انتخاب ثلاثة أو أربعة أعضاء في مجلس الشيوخ لكل منها، اعتمادا

بناء على الحجم. للمحافظات الجزيرة، كل جزيرة أو مجموعة مع تمثيل أو مجلس الانعزالية وتضم منطقة التصويت لغرض انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ. الجزر الرئيسية -جراند الكناري، مايوركا، وتينيريفي -انتخاب ثلاثة أعضاء في مجلس الشيوخ لكل منهما. الجزر الصغيرة أو التجمعات الجزيرة -إيبيزا-فورمونتيرا، مينوركا، فويرتيفنتورا، غوميرا، هيررو، لانزاروت وإبالما -انتخاب عضو مجلس الشيوخ واحد لكل منهما. الأراضي مدينة سبتة ومليلية انتخاب اثنين من أعضاء مجلس الشيوخ كل منهما.

لأعضاء مجلس الشيوخ المنتخبين بشكل غير مباشر، كل من المجتمعات المستقلة سبعة عشر يعود سناتور واحد، زائد واحد عضو مجلس الشيوخ إضافية لكل 1 000 000 نسمة. الجمعية التشريعية في كل مجتمع، أو في عدم وجوده في الجسم الجماعية أعلى من المجتمع عملا النظام الأساسي، يختار أعضاء مجلس الشيوخ هذه في المجموع هناك 259 من أعضاء مجلس الشيوخ في الوقت الحاضر، مع 200 ينتخبهم المحافظات و 59 المنتقبة التي اختارها البرلمانات الإقليمية. يوفر مجلس الشيوخ منتدى شرعية وديمقراطية لتمثيل مختلف المصالح الإقليمية والإقليمية للبلد. وقد ساعد ذلك على ترسيخ الوحدة الوطنية في إسبانيا، وقطعت شوطا طويلا في حل مشاكل الإقليمية واللغوية والاختلافات الثقافية، والتي ابتليت إسبانيا في الماضي

قضية الباسك

استمرت المشكلة الباسكية إلى أن يكون مشكلة. للأسف، الاستقلال التام والانفصال عن إسبانيا هو الحل الوحيد الذي الانفصاليين الباسك يبدو على استعداد للنظر، وإيجاد حل إسبانيا ككل غير مستعدة للتفكير. ونتيجة لذلك، فإنه من الصعب تصور الحل الذي سيثبت مرضية للجميع.

بعض الناس يقولون أن النظام الفيدرالي قد تساعد في تحسين الوضع الباسك، على أساس أنه إذا كانت جميع المناطق لتكون على قدم المساواة، وهذا من شأنه أن تذهب أبعد من ذلك لطول الطريق لتقديم الباسك مع الحكم الذاتي التي يبحثون عنها. نظام المناطق المتمتعة بالحكم الذاتي موجود الآن لا الاتحادية ولا مركزية. بالإضافة إلى ذلك، مجلسي الفيدرالية هي غير متناظرة. يتم اختيارهم من قبل أنظمة مختلفة، وفي حالة وجود نزاع بين

البلدين، وسوف تسود الكونغرس. كلا المجلسين لا، ومع ذلك، وتقاسم كل من الدور التشريعي والإشراف على وظيفة الحكومة.

الثانية البرلمانية

كان هناك أيضا انتقادات من قبل بعض للنظام التشريعي الثاني من البرلمان الإسباني. الحفاظ على بعض أن unicameralism هو شكل أكثر كفاءة من الحكومة، أكثر فعالية من حيث التكلفة وأكثر كفاءة. كانوا يتساءلون عما إذا كان من الضروري حقا أن يكون البرلمان من مجلسين الوطني عندما محافظات ومناطق البلاد جميعها حكوماتهم الجواب على هذا السؤال هو أن وجود منتدى للحوار حيث، في جو من الاحترام المتبادل، ويمكن التماس توافق في الآراء بشأن المسائل الإقليمية والمحلية، وربما أثنى من كيان للتضحية لمجرد أهداف إنقاذ إما الوقت أو المال الانتقال الناجح

لقد حان اسبانيا شوطا طويلا على طريق الديمقراطية في ثلاثة وعشرين عاما منذ اعتماد اتفاق الدستورية. وكانت التنمية الاقتصادية منذ تنفيذه لم يسبق لها مثيل. ربما يكون من الحكمة للغاية للبعث بشكل كبير جدا مع النظام الذي أنتج هذه النتائج الإيجابية واضح

8 النظم الانتخابية البديلة (82)

ويستند هذا الفصل على ورقة قدمها السيد أندرس جونسون، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي والمناقشة التي تلت ذلك ورقة قدمها البارونة ديانا مادوك، مجلس اللوردات، المملكة المتحدة، والمناقشة التي تلت ذلك الانتخابات العادية، حيث إرادة الشعب يمكن اختيارها إلى حد ما ويمكن لسكان يختار بحرية من هو في الحكم عليها، هي عنصر أساسي في حكومة ديمقراطية. وضع النظام الانتخابي في مكان وإجراء انتخابات يتطلب بانتظام القرارات التي يتعين اتخاذها على العديد من الأسئلة، ومعظمها ينبغي الاستمرار في طلب مع تغير الظروف ومع تطور بلد وينضح

الحق في التصويت

على السؤال الذي يجب أن يكون لهم الحق في التصويت، والجواب السهل هو أن الاقتراع العام هو شرط للديمقراطية في الحالة التي تكون فيها تم رفض التصويت بسبب الجنس أو العرق أو اللون أو الدين، فإن معظم تتفق على أن مثل هذا الوضع كان غير ديمقراطي الكويت، على سبيل المثال، وتنفي حق التصويت للمرأة. إذا كان نصف السكان المحرومين، فمن الصعب القول ان الوضع الديمقراطي

بعد أن ذكر ما هو واضح، فإن معظم البلدان لا تفرض بعض القيود الطفيفة على من يحق له التصويت. على سبيل المثال، معظم الناميه تتطلب أن يكون الشخص سن الرشد القانوني من أجل التصويت. وبعبارة أخرى، يجب أن يكون الناخب من العمر ما يكفي لجعل مستنير، والحكم المستقل. والعديد من البلدان تحرم التصويت لعدم الكفاءة العقلية، أو لتلك التي في السجن. بعض البلدان تحرم التصويت لبعض كبار المسؤولين مثل القضاة أو ضباط الانتخابية، من أجل تجنب الانتقادات المحتملة للتحيز سياسي. شروط الإقامة وتقييد مشتركة أخرى، فإن الافتراض هو أن غير مقيم هو أقل دراية الحالي قضايا والمرشحين. في بعض الولايات القضائية، هناك صلة بين التمثيل والالتزام بدفع الضرائب. بينما القيود تختلف اختلافا كبيرا من بلد إلى آخر، ومعظم فرض بعض القيود البسيطة. في جميع الحالات، ينبغي المحرومين سوى عدد قليل جدا من الناس، وذلك لأسباب مبررة.

الحق في أن ينتخب

الذي ينبغي أن يكون الحق في أن ينتخب؟ الجميع مثالي الذين يستطيعون التصويت يجب أن تكون قادرة على الوقوف لمنصب الرئاسة. ومع ذلك، لأن الغرض من الانتخابات لاختيار ممثلين للحضور في الاجتماع واتخاذ قرارات على شؤون الدولة، فإن معظم البلدان تفرض بعض القيود هنا كذلك. المؤهلات قد تتصل الجنسية ومكان الإقامة والعمر والسلوك الشخصي، والقدرة، وهكذا دواليك نماذج بديلة

بعد أن ناقش الذين يمكن أن يقف لمكتب والذين يمكنهم التصويت، والسؤال الذي يطرح نفسه هو كيف المقبل سيتم تشغيل الانتخابات. في اختيار نظام انتخابي العديد من العوامل التي تؤثر على اتخاذ القرار: كل شيء من الخلفية الثقافية، والخبرة السياسية، والقيم الاجتماعية، والتكلفة، والحاجة إلى البساطة، والرغبة في أن يكون للتو، يجب أن تكون شاملة أو حتى ل أن تصل إلى التاريخ.

أولا، ومع ذلك، يحتاج المرء أن يكون على فهم ما هي الأنظمة المختلفة وكيفية عملها؛ نقاط القوة والضعف فيها. هناك العديد من المناطق موردا قيما والمراجع المتوفرة حول هذا الموضوع، لذلك فإن هذا الفصل

تقديم نظرة عامة على فقط من أنواع واسعة من النظم الانتخابية الثلاثة التي هي قيد الاستخدام في العالم: نظام الأغلبية، والنظام النسبي ونظام مختلط.

نظم الأغلبية (نظم التعددية الأغلبية)

وجود النظام الانتخابي أقدم، ونظام الأغلبية، قبل مجيء الأحزاب السياسية، ومنذ فترة طويلة جدا كان النظام الانتخابي فقط. في الأساس، وأعلن المرشح الذي يحصل على أغلبية الأصوات المدلى بها الفائز. غير أن هناك العديد من التغيرات المحتملة في هذا النظام تبعا

سواء كان عضوا انتخابية واحدة أو متعددة الأعضاء، وحتى داخل نظام عضو واحد، وجود المتغيرات أول الماضي، إلى آخر) الفائز الأول (أو أغلبية بسيطة من الأصوات هو الأكثر شيوعا البديل. الميزة الرئيسية له هو بساطته المطلقة. ومن المفهوم بسهولة من قبل الجميع واضحة لتنفيذها. يعطى كل ناخب ورقة اقتراع مع جميع المرشحين المدرجة ويختار واحد، أو يعطى الناخب ورقة اقتراع فارغة الذي قال انه أو تكتب اسم المرشح المفضل. عندما يتم فرز جميع الأصوات المرشح الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات يفوز، بغض النظر عن مجموع عدد الأصوات المدلى بها. مع اثنين فقط من المرشحين، وسيكون الفائز 50 في المائة زائد واحد أو أكثر من الأصوات المدلى بها. مع العديد من المرشحين، قد يكون الفائز الوحيد صغيرة جدا نسبة من الأصوات، ولكن طالما انه او انها لديها أكثر من أي شخص آخر، وقال انه أو انها يفوز ويقول منتقدو النظام أغلبية بسيطة أنه ليس مجرد ممارسة لشخص ما لينتخب مع فقط 20 أو 30 في المائة من الأصوات، والتي يمكن أن تحدث عندما يتم تشغيل العديد من المرشحين ويتم تقسيم التصويت بين كل منهم. في صالحها، ليس هناك عدم التيقن من نتائج فرت عملية عادلة. في انتخابات اثنين من المرشحين، إذا مرشح واحد قد 1000 صوتا، بينما تعاني أخرى 1001، وفاز الأخير.

متغير على أغلبية بسيطة هي شرط للحصول على الأغلبية المطلقة من الأصوات المدلى بها. في هذه الحالة لا يتم انتخاب مرشح حتى انه أو انها قد حصلت على 50 في المائة زائد واحد من الأصوات المدلى بها. يتم عقد اقتراع ثان إذا كان الأول ولم تسلم هذه الأغلبية.

وعادة ما يتم هذا عدة أيام أو أسبوع أو اثنين بعد الاقتراع الأول. يمكن أن يكون إما جولة الإعادة بين أعلى اثنين من المرشحين من الاقتراع الأول، حيث واحد منهم سوف الضرورة أن يكون الفائز في الاقتراع الثاني، أو أغلبية بسيطة يمكن أن تكون كافية للفوز في الجولة الثانية. شرط لجولة ثانية من بالطبع، وتكاليف الوقت الإضافي والمال ويسمح للحملات الانتخابية إضافية بين الأصوات متغير آخر على نظام الأغلبية هو نظام التصويت التفضيلي أو البديلة. هنا يختار الناخب مرشح واحد ولكن أيضا يشير، في تراجع النظام، وتفضيله لها أو لمرشحين آخرين. إذا لم يكن احد يفوز على الأغلبية المطلقة من الأصوات المدلى بها على عدد أول، يتم إسقاط المرشح الذي يحصل على أقل عدد من الأصوات ويتم إضافة الأصوات للاختيار الثاني على تلك الاقتراع لمجاميع. ويتكرر هذا التمرين عدة مرات حسب الضرورة للحصول على الأغلبية المطلقة لأحد المرشحين، الذين ثم يصبح الفائز.

أنظمة التمثيل النسبي

اعتقد الكثيرون أن التمثيل النسبي هو النظام الجديد، الذي يتغلب على كل المشاكل الناجمة عن نظم الأغلبية، وفي الواقع، تم استخدامها لأكثر من مائة سنة. بلجيكا استخدامه في وقت مبكر من 1889. بالإضافة إلى ذلك، فإنه لا يخلو من خصومها. ويرى المؤيدون أن ذلك هو نظام أكثر عدلا، لتعكس نتائج متناسب رغبات الناخبين على أسس حزبية. ويعتقد أن كل الأحزاب الصغيرة والنساء والأقليات لديها فرص أفضل من انتخابه بموجب أنظمة النسبي. من حيث المبدأ، سيتم استبعاد أي مجموعة من وجهات النظر السياسية من التمثيل الانتخابي شريطة أن يتلقى أصوات كافية. على الجانب السلبي، لأن الناخب هو التصويت لاختيار قوائم المرشحين، وأمرت من قبل مختلف الأحزاب السياسية، تتم إزالة الناخب من المنتخبين. لم يعد مرشح واحد يمثل كل دائرة انتخابية، حيث الناخبين نعرف من الأعضاء فيها من البرلمان. يتم انتخاب قائمة من المرشحين، فإن أيا منهم قد تتواجد في الدائرة أو تمثل في حد ذاتها. إزالة عضو لا تحظى بشعبية هو أيضا أكثر صعوبة بالنسبة للناخبين في النظام النسبي، لأنه إذا استمر الحزب لوضع اسم الفرد بالقرب من أعلى قائمتها، حصتها التصويت النسبي من شأنه أن يضمن إعادة انتخابه جانب آخر من هذا النظام هو أنه يشجع تشكيل الأحزاب الصغيرة، وكذلك الأحزاب التي تمثل الأقليات، وقضايا واحدة، وهكذا دواليك. لديها مثل هذه الأطراف فرصة أفضل من وجود بعض الأعضاء المنتخبين على الأقل في ظل هذا النوع من النظام. في حين أن هذا يوفر قاعدة أوسع من الأعضاء المنتخبين، و

ويمكن في كثير من الأحيان لا تؤدي إلى الانقسام السياسي. عادة ما تنتهي العديد من الأطراف حتى انتخابه. إذا لا يوجد لديه حزب واحد أعضاء المنتخبين كافية لتشكيل الحكومة، ثم يطلب من الائتلافات. ويرى المؤيدون أن هذا تفضل التوافق والتراضي. ويقول المعارضون إنه يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي و

عدم القدرة على الحكم

نظام النسبي، مهما كانت عيوبها، ويضمن أن جميع الأصوات عد لشيء ما. في التمثيل النسبي الكامل، والبلد كله دائرة انتخابية واحدة على نحو فعال. يقدم كل طرف الناخب مع قائمة المرشحين طويلة بما يكفي لملء الشواغر كل يختار الحزب المرشحين والترتيب الذي تظهر على القائمة. في نظام القائمة المغلقة، الناخبين اختيار قائمة واحدة. في نظام

القائمة المفتوحة، اختاروا أسماء من أي قائمة، وتصل إلى عدد الشواغر يتم فرز الأصوات والمخصصة لكل حزب، والتي بالتالي أن ينتخب عدد من المرشحين على قائمته التي تتوافق مع هذه النسبة، إما من أعلى إلى أسفل في القائمة المغلقة، أو بالاسم في نظام القائمة المفتوحة نسبياً

المشاكل مع النظام النسبي الكامل واضحة.

في بلد مع عدد كبير من المقاعد في البرلمان، والقوائم الحزبية هي طويلة جدا والمنتخبين وبعيدة كل البعد عن الناخبين ويواجه الشخص في صناديق الاقتراع مع الكتب من القوائم، وربما تحتوي على العديد من أسماء غير معروفة تماما له أو لها. في نظام القائمة المغلقة، الناخبين التصويت عن طريق الحزب فقط، مع عدم وجود وسائل للتأثير الذي يفوز المرشحين مقعدا. في نظام القائمة المفتوحة، والشخصيات المعروفة على الصعيد الوطني من المرجح الحصول على المزيد من الأصوات. وأبطال الرياضة، الترفيه ودعاة صراحة بشأن قضايا معينة ربما زيادة في المجلس التشريعي - وبعبارة أخرى، أسماء معروفة. هذا لا شك يجعل لهيئة تشريعية مثيرة للاهتمام. كيف هو ممثل في الحكم فهذه مسألة أخرى.

معظم البلدان، بدلا من وجود نظام التصويت النسبي الكامل، وتختار بدلا عن التمثيل النسبي محدودة. وتنقسم البلاد إلى مختلف الدوائر ويتم توزيع المقاعد فيما بينها. سوف الضرورة أن يكون هناك اختلافات النسبي بين عدد من الأصوات يحصل على الحزب و

عدد الأعضاء المنتخبين في جميع أنحاء البلاد، ويختلف هذا التشويه اعتمادا على عدد من الدوائر الانتخابية، وعدد المقاعد وعدد الناخبين. عدد المقاعد المخصصة لحزب معين على العد الأول هو أبدا ما يعادل بالضبط إلى مجموع عدد الأصوات التي حصل عليها هذا الحزب.

ما تبقى، أو أصوات خلفها لكل منهما، ثم يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار وتوزيعها، حتى يتم تخصيص جميع المقاعد.

هناك العديد من الصيغ والعمليات الحسابية لترجمة الأصوات إلى مقاعد في أنظمة التمثيل النسبي، وقدر كبير من المعلومات متوفرة للراغبين في دراسة هذا الموضوع بالتفصيل. جانب واحد مشترك لمعظم البلدان هو العتبة الانتخابية من الأصوات المطلوبة لطرف ليتم تضمينها في توزيع المقاعد. هولندا، على سبيل المثال، يتطلب 0.67 في المائة من الأصوات، بينما في البرلمان الألماني ومجلس النواب البولندي هو 5 في المائة. في ليختنشتاين هو 8 في المائة. النتائج هذه العتبة التعسفي أيضا في تشويه النسبي، ولكن معظم تشعر أنها ضرورية للحد من عدد من الأحزاب الصغيرة جدا، وبالتالي زيادة الاستقرار السياسي وخفض احتمال الانتخابات متكررة بسبب عدم القدرة على الحكم.

الأنظمة المختلطة

الأنظمة المختلطة تختلف اختلافا كبيرا وظلت تنمو شعبية متزايدة في السنوات الأخيرة. سيتم سرد سوى عدد قليل من العديد من الخيارات الممكنة لإعطاء فكرة عن المتغيرات. في حين أن بعض الأنظمة المختلطة صالح التصويت بالأغلبية، والبعض الآخر يفضل التمثيل النسبي والبعض الآخر لا يزال ينطبق على نحو فعال على حد سواء

أنظمة الاغلبية المختلط

في نموذج التصويت غير قابلة للتحويل واحدة، يجوز للناخب التصويت لمرشح واحد فقط، على الرغم من أن الدوائر الانتخابية التي قال انه او انها تصوت لديها العديد من المقاعد التي يتعين شغلها. هؤلاء المرشحين الذين يحصلون على أكبر عدد من الأصوات يفوز المقاعد. ويستخدم هذا النظام في الأردن وفانواتو. للأسلوب التصويت محدودة، الناخب أن يصوت لعدد من المرشحين، ولكن يجب له أو لها مجموع الأصوات المدلى بها تكون أقل من مجموع عدد المقاعد المطلوب شغلها في تلك الدائرة. مرة أخرى، فإن المرشحين مع أكبر عدد من الأصوات يفوز المقاعد

نظام التصويت التراكمي يسمح للناخب للدلاء العديد من الأصوات كما أن هناك عدد المقاعد المطلوب شغلها في الدائرة الانتخابية وأنه أو انها قد تختار إما لإعطاء كل صوتا مقابل مرشح واحد، أو لنشرها إلا انه أو انها تود بين المرشحين. مرة أخرى، فإن المرشحين مع أكبر عدد من الأصوات يفوز المقاعد.

المحورة SYSTEMS النسبي المختلط

التصويت للتحويل واحد) نظام هير (الأسلوب يسمح للناخب التصويت لمرشح واحد فقط بغض النظر عن عدد المقاعد التي يتعين شغلها، ولكن أيضا للإشارة إلى أمر الأفضلية للمرشحين الآخرين. بعد أن يصل مرشح على الحاصل الانتخابي المحدد، هو أو هي أعلنت المنتخبة ومن ثم يتم إعادة توزيع أي أصوات إضافية لمرشحين آخرين على أساس الثانية وأشار الخيارات. يتم القضاء على المرشح الذي يحصل على أقل عدد من الأصوات، ويعاد توزيع له أو لها صوت أيضا على أساس من الخيارات الثانية. وتستمر هذه العملية، إذا لزم الأمر، حتى يتم شغل جميع المقاعد

توليفة الاغلبية الاقتراع النسبي

نظام التمثيل (النظام الموازي)

تسعى العديد من البلدان ليجمع بين التصويت بالأغلبية والتمثيل النسبي، إما عن طريق استخدام نظام واحد في

مجلس النواب والآخر في مجلس الشيوخ، أو من خلال الجمع بين كل من في بيت واحد، انتخاب بعض المقاعد من خلال التصويت بالأغلبية والمقاعد الأخرى على أساس التمثيل النسبي.

ألمانيا، على سبيل المثال، لديه نصف المقاعد في البرلمان المنتخبين من الدوائر عضو واحد من خلال تصويت أغلبية بسيطة. وينقسم النصف الآخر من المقاعد وفقا لعدد السكان في مختلف اندر وانتخب نسبيا. كل طرف يستعد القوائم المغلقة للمرشحين لكل الأراضي. الناخب صوتين ثم يلقي في كل انتخابات، واحد لممثل الدائرة، واحدة للحصول على قائمة الحزب.

يستخدم المجر ثلاث طرق التصويت المختلفة. في 176 دائرة انتخابية عضو واحد، ويتم اختيار أعضاء باستخدام التصويت بالأغلبية المطلقة. ل 152 مقعدا في الدوائر الإقليمية والعشرين فإنه يستخدم التمثيل النسبي على أساس حاصل واحد. ويستخدم أيضا التمثيل النسبي الكامل لثمان وخمسين مقعدا اختيار من قوائم 'التعويض' وطني ترشحهم الأطراف. لديه كل ناخب

صوتين، واحد لمرشح الدائرة واحدة للحصول على قائمة الحزب

قد يكون تحديد الدوائر متعددة الأعضاء في نظام الأغلبية من خلال وجود اختيار الناخبين بين قوائم الأحزاب المختلفة، حيث قائمة مع أكبر عدد من الأصوات يفوز بجميع المقاعد في تلك الدائرة. هذا هو المعروف باسم نظام القائمة المغلقة. بدلا من ذلك، وطلب من الناخبين لاختيار مرشحين من أي قوائم حزبية تصل إلى عدد المقاعد المتاحة المراد شغلها، وهؤلاء المرشحين مع أكبر عدد من الأصوات الفوز. هذه هي القائمة المفتوحة، نظام الدوائر الانتخابية المتعددة الاعضاء تصويت الأغلبية، وتسمى أحيانا نظام تصويت الكتلة.

اختيار بين أنظمة

مع عدد كبير من النظم الانتخابية الممكنة والمتاحة ، كيف تختار بلد واحد على الآخر ؟ ما هي العوامل التي تحتاج إلى النظر فيها في القيام بالاختيار ، وما هو انهيار من الخيارات التي بذلت ؟

التغيير في الأنظمة السياسية عادة ما يكون التطور بطيئا ، و صقل وتعديل النظم القائمة على مدى فترات طويلة من الزمن .مطلوبة الأحداث المتطرفة أو السخط كبيرة على نطاق واسع مع الوضع الراهن ل تغيير كبير في استبدال نظام واحد مع آخر . أمثلة على مثل هذه الأحداث المتطرفة واضحة: انهيار الشيوعية (أوروبا الشرقية)، و الحروب الأهلية (سري لانكا) ، وفاة أو الإطاحة بالديكتاتور محمد سياد بري قوية (إسبانيا) ، دليل على الفساد أو الغش كبيرة داخل النظام القائم (إيطاليا) ، أو حتى السخط مجموع السكان مع الوضع القائم (نيوزيلندا). (أيا كان السبب ، فإن الناس أنفسهم عادة محرك الأقراس شرط من أجل التغيير ، و النخبة المتقفة في البلاد وزعماء الشعبوية تشير وإدخال بدائل ، وإيجاد حل في نهاية المطاف الذي يرضي الأغلبية . عادة ، الأشياء لديك للحصول سيئة بما فيه الكفاية أن غالبية السكان تشجع وتدعم إما

تحول كبير في الوضع الراهن أو بداية جديدة

في تشغيل أي نظام ديمقراطي للحكم، والعملية الانتخابية هو المفتاح لضمان أكبر عدد ممكن من الناس لديهم صوت المشروعة في اختيار من سيحكم عليها وكيف. دون نظام انتخابي مناسب، وتساءل الثقة في العملية الديمقراطية برمتها. يجب أن يكون نظام عادل وأن ينظر إليها على أنها عادلة.

وهناك عدة عناصر أساسية لأي نظام انتخابي. ينبغي أن يوفر أقصى مشاركة ممكنة للمواطنين من أجل أن يكون ديمقراطيا حقا. جميع الأصوات ينبغي أن تحسب لشيء ما، إذا كان ذلك ممكناً، وينبغي أن تكون أقرب ما يمكن إلى ما يعادل الوزن.

في الوقت نفسه، هو بيت القصيد من انتخابات لاختيار الممثلين الذين معا قدرة على أن تحكم البلاد، ويجب أن تسمح النظام للاستقرار كافية لكي يكون من الممكن. ينبغي أن يكون النظام الانتخابي خالية من التلاعب وإساءة المعاملة. ينبغي أن تكون هناك ضمانات المدمج، الذي هو ضمان القضية، والسكان بصفة عامة، ينبغي أن تكون واثقة من أن. وينبغي أن يفهم الطريقة التي يعمل بها النظام بسهولة

جميع الذين يشاركون في الانتخابات، وتعليم الرئيسية

مبادرة من المرجح أن تكون مطلوبة من أجل نظام جديد يتم عرضه.

هناك حاجة إلى وجود صلة وثيقة بين الناخبين

وانتخب. المنتخبين يجب أن تكون مسؤولاً لأولئك الذين اختاروا لهم، ويجب أن تعكس صورة معقولة المختلفة الاجتماعية والسياسية المجموعات التي تشكل في البلاد.

لم يكن أي من النظامين الرئيسيين، بأغلبية الأصوات أو التمثيل النسبي، يمكن أن نضمن كل من المعايير المذكورة أعلاه إلى درجة متساوية، لذلك المقايضات يجب أن تتم التي هي مقبولة لدى الأغلبية ما هي هذه؟

ويجادل دعاة أنظمة التمثيل النسبي أن المعيار الأكثر أهمية في نظام انتخابي هو أنه يعود الممثلين الذين تعكس إلى حد ما مختلف المصالح والآراء السياسية في البلاد. وبعبارة أخرى، ينبغي أن عدد من الأصوات يحصل حزب على المستوى

الوطني يترجم قدر الإمكان في المقاعد في المجلس التشريعي. وهذا هو ما سيحدث على الأرجح مع نظام النسبي من ناحية أخرى، نظم أنصار الأغلبية يؤكدون أن النقطة الرئيسية للانتخابات هو اختيار الممثلين الذين يمكن تشكيل حكومة وتوفير صنع القرار مستقرة والقيادة لهذا البلد. من المرجح أن تكون نتائج الانتخابات نظام الأغلبية في رأيهم هذا الاستقرار.

ويقولون أيضا فهم أن نظم الأغلبية بسهولة أكبر من قبل جميع الناخبين وعادة توفير صلة أوثق بكثير بين الناخب وعضو منتخب من قيام أنظمة التمثيل النسبي، والتي غالبا ما تتطلب الناخبين لاختيار قوائم حزبية بدلا من ممثلي الدوائر الفردية. حتى في أنظمة التمثيل النسبي المختلط، حيث تمثل بعض أعضاء الدوائر الانتخابية ويتم اختيار بعض نسبيا، يجب إما ممثل الدائرة تمثل عددا كبيرا جدا من الناخبين، أو حجم السلطة التشريعية يجب أن تكون كبيرة للغاية، من أجل استيعاب هذين النوعين من أعضاء. في منتدى أكبر، كل عضو إرادة ضرورة أن يكون أقل صوت. وعدم وجود نظام انتخابي ملء جميع الاحتياجات على حد سواء. لا يوجد نظام مثالي. يجب أن يتم اختيارات بناء على الاحتياجات المحددة، ومتطلبات وألويات البلد أو المنطقة المعنية، وألويات الناس الذين يعيشون هناك، والظروف الخاصة في ذلك الوقت.